مفهوم الوجود بين أرسطو وراسل

الأستاذ: فريد زيداني
قسم: الفلسفة

ملخص:

الغرض من هذه المقال تبيان الاختلاف بين أرسطو وراسل حول مفهوم الوجود. هذا الاختلاف بلغ حدا اعتبر فيه راسل الوجود حدا غير قابل لأن يكون محمولا على الموضوعات الفردية، بل صفة تلحق الحدود الكلية فقط، أي من خصائص دوال القضايا. وقد امتدت آثار هذا الاختلاف إلى التحليل المنطقي للقضية، حيث نجد اختلافا بين التحليل الأرسطي والتحليل الحديث، إلى درجة أن أضربا من القياس الحملي مثل الضربين DARAPTI وFELAPTON من الشكل الثالث والتي يعتبرها أرسطو صحيحة، أصبحت فاسدة من وجهة نظر راسل.

Résumé:

Le sujet de notre exposé est la querelle qu'il y a entre philosophes, Aristote d'un coté et Bertrand Russell de l'autre, sur la notion d'existence. Ce différent est tel que l'existence n'est considérée comme prédicat que pour les termes universels, c'est-à-dire comme étant propriété des fonctions propositionnelles, et elle ne peut l'être pour les termes individuels pour Russell. Ce qui à conduit à des résultas opposés, c'est-à-dire; alors que des modes tels que DARAPTI et FELAPTON de la troisième figure du syllogisme, sont considérés comme valides selon Aristote, ces mêmes modes sont vicieux du point de vue de Russell.

يلاحظ الباحث في مجال المنطق، أن أضربا من القياس الأرسطي اعتبرت صحيحة من وجهة نظر المنطق التقليدي، أصبحت فاسدة من وجهة نظر المنطق الرمزي[1] . فما هو تفسير ذلك؟ هل هذا راجع إلى مجرد اختلاف في أداة التحليل L'outil d'analyse أم أن لكل نسق خلفيته الأنطلوجية Ontologique المُوَجِهة له؟

يميّز أرسطو في نظرية القياس La théorie syllogistique بين ثلاثة أشكال[2] Figures. (Aristote, 1962) ففي الشكل الأول يكون الحد الأوسط Le moyen terme موضوعا sujet في المقدمة الكبرى ومحمولا Prédicat في الصغرى، والشكل الثاني يكون فيه محمولا في المقدمتين معا، أما الشكل الثالث فيكون موضوعا في كليهما، أما الشكل الرابع، والذي أضيف من بعده، فعَكْسُ الأوّل[3]. ولكل شكل عددا من الأضرب Modes الممكنة. هذه الأضرب يُحدد عددها بناء على:

1- عدد القضايا الحملية، وهي أربعة (كلية موجبة وكلية سالبة، وجزئية موجبة وجزئية سالبة).
2- عدد القضايا التي يتألف منها القياس وهي ثلاثة، مقدمة كبرى ومقدمة صغرى ونتيجة.

ويمكن حساب عدد أضرب كل شكل بضرب عدد القضايا المحصورة(وهو أربعة) في أس عدد القضايا التي يتألف منها القياس الأرسطي(وهو ثلاثة) فنحصل على: $(4)^3$، فينتج 64 ضربا عن كل شكل. ومادام عدد الأشكال أربعة فإن مجموع الأضرب 256 ضربا.

ولكن من بين المئتين وستة وخمسين ضربا، لا يبقى منها بعد تطبيق القواعد العامةRègles générales للقياس، والقواعد الخاصة بكل شكل، إلاّ تسعة عشر ضربا منتجا (صحيحا Valide) وهي كالآتي[4]:

- أربعة أضرب من الشكل الأول وهي:
BARBARA, CELARENT, DARII, FERIO
- أربعة أضرب أخرى من الشكل الثاني وهي:
CESARE, CAMESTRES, FESTINO, BAROCO
- ستة أضرب من الشكل الثالث وهي:
DARAPTI, DATISI, FELAPTON, FERISON, DISAMIS, BOCARDO.
- خمسة أضرب من الشكل الرابع وهي:

BAMALIP, CAMENE, FESAPO, FRESISSON, DIMARIS.

ويمكن أن نصنف هذه الأضرب التسعة عشر بطرق متعددة:

1- من حيث النتيجة، الشكل الأول ينتج كل أنواع القضايا(ك، ل، ب، س). والشكل الثاني لا ينتج إلا الجزئيات(ب، س)، والثالث السوالب فقط (ل، س). أما الرابع فينتج الأصناف (ل، ب، س) ما عدا الكلية الموجبة.

2- من حيث إن بعضها يتألف من مقدمات كلية ونتائج كلية، نجد الأضرب:

BARBARA, CELARENT, CESARE, CAMESTRES, CAMENE.

3- من حيث إن بعضها يتألف من مقدمة كلية وأخرى جزئية والنتيجة جزئية:

DARII, FERIO, FESTINO, BAROCO, DATISI, FERISON, DISAMIS, BOCARDO, FRESISSON, DIMARIS.

4 - من حيث أن بعضها يتألف من مقدمتين كليتين ونتيجة جزئية:

DARAPTI, FELAPTON, BAMALIP, FESAPO.

ويهمنا في مقالنا هذا، التصنيف الأخير لأنه محل الخصومة Querelle. ففي الوقت الذي تعتبر هذه الأضرب صحيحة من وجهة نظر المنطق الأرسطي، فإنّها من وجهة نظر المنطق الحديث تعد فاسدة. ويمكن التحقق من ذلك بواسطة الحساب المنطقي، ونكتفي هنا بحساب المحمولات، وباستخدام طريقة الشجيرات Arborescence.

وقصد حساب هذه الأضرب منطقيا، نستعين بالأبجدية الخاصة بحساب المحمولات التالية:

- نرمز لمجموعة المتغيرات الفردية كما يلي:

- Ω سـ = سـ ، صـ ،عـ ... .

- وللمحمولات المتعلقة بفرد واحد بـ:

-{ أ ، ب ، جـ ... }.

- نرمز للمكمم الكلي (كل)بـ:($\forall$).

- نرمز للمكمم الجزئي(بعض) بـ:(E).

- ونستعين ببعض الروابط المنطقية المستخدمة في حساب القضايا:

- { $\wedge$ ، $\vee$ ، $\leftarrow$ }.

وباستخدام هذه الأبجدية نستطيع تحويل اللغة الطبيعية التي تتألف منها الأضرب (DARAPTI, FELAPTON, FESAPO, BAMALIP) إلى اللغة الرمزية كما يلي:

- DARAPTI

كل إنسان فـــان = ∀ســـ، تا(ســـ) ← فا(ســـ).
كل إنسان حيوان = ∀ســـ، تا(ســـ) ← قا(ســـ).
بعض الحيوان فان= E ســـ، قا(ســـ) ∧ فا(ســـ).

- FELAPTON

لا واحد من الحيوان جماد= ∀ســـ، حا(ســـ) ← ~ خا(ســـ).
كل حيـــوان يتنفـــس = ∀ســـ، حا(ســـ) ← طا(ســـ).
ليس بعض المتنفس جماد= E ســـ، طا(ســـ) ∧ ~ خا(ســـ).

- FESAPO

لا واحد من الحيوان جماد= ∀ســـ، عا(ســـ) ← ~ غا(ســـ).
كـــل جمـــاد حجـــر = ∀ســـ، غا(ســـ) ← ظا(ســـ).
ليس بعض الجماد حيوانا = E ســـ، ظا(ســـ) ∧ ~ عا(ســـ)

- BAMALIP

كل عاقل إنسان = ∀س، صا(ســـ) ← ضا(ســـ).
كل إنسان مفكر = ∀ســـ، ضا(ســـ) ← ها(ســـ).
بعض المفكر عاقل = E ســـ، ها(ســـ) ∧ صا(ســـ).

وباستخدام طريقة التحليل الشجري يمكن التحقق من صحة أو فساد هذه الأضرب كما يلي:

- DARAPTI

∀ســـ،تا(ســـ) ← فا(ســـ)
∀ســـ،تا(ســـ) ← قا(ســـ)

E ســـ، قا(ســـ) ∧ فا(ســـ)

1- نبدأ بإسقاط المكممات فنحصل على:

ســـ، تا(ســـ) ← فا(ســـ)
ســـ، تا(ســـ) ← قا(ســـ)

ســـ، قا(ســـ) ∧ فا(ســـ)

2- نسقط المتغيرات فنحصل على:

تا ← فا
تا ← قا

قا ∧ فا

3- ثم نرتب القضايا كما يلي:

تا ← فا
ا
تا ← قا
ا
قا ∧ فا

4- ثم نعمد إلى طريقة البرهان بالخلف للبرهنة، فنبدأ بنفي النتيجة:

تا ← فا
ا
تا ← قا
ا
~ (قا ∧ فا)

6- نشرع في عملية توزيع القضايا، ونبدأ بالنتيجة لأن القاعدة الإجرائية تقضي بأن نقدم القضية الوصلية للتقليل من التفريعات قدر الإمكان، وما دامت النتيجة قضية شرطية منفية(~ (قا ∧ فا)) فإنها تنحل إلى قضية وصلية منفية الطرف الثاني(~ قا ∨ ~ فا)، فنحصل على:

تا ← فا
ا
تا ← قا
ا
~ (قا ∧ فا)

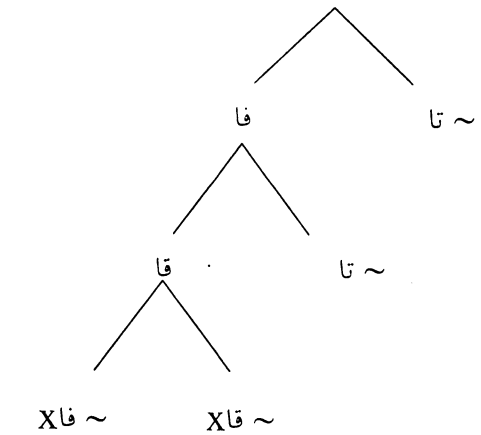

نلاحظ أن بعض الفروع مغلق والبعض الآخر مفتوح[5]، وفي هذه الحالة تكون العبارة غير متناقضة، مما يعني أن الاستدلال فاسد[6]، والضرب غير منتج.

والأمر نفسه يسري على باقي الأضرب، وهي على التوالي:

- FELAPTON

$$\forall س، حا(سـ) \leftarrow \sim خا(سـ)$$
$$\forall س، حا(سـ) \leftarrow طا(سـ)$$

$$E\ س، طا(سـ) \wedge \sim خا(سـ)$$

نسقط المكممات والمتغيرات:

$$حا \leftarrow \sim خا$$
$$حا \leftarrow طا$$

$$طا \wedge \sim خا$$

ننفي النتيجة:

$$حا \leftarrow \sim خا$$
$$|$$
$$حا \leftarrow طا$$
$$|$$
$$\sim (طا \wedge \sim خا)$$

ثم نبدأ في عملية توزيع القضايا، فنحصل على:

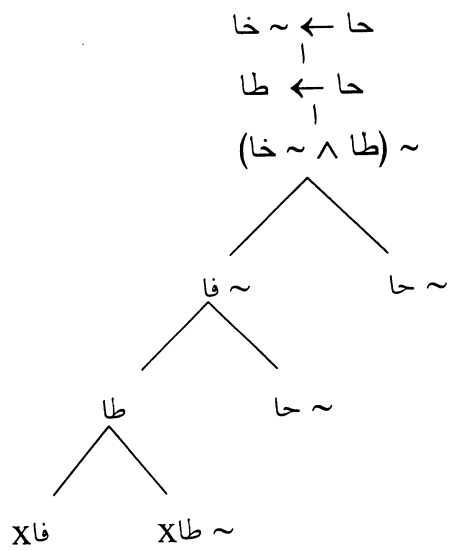

ما دام بعض الفروع مغلق والبعض الآخر مفتوح، فالقياس فاسد والضرب غير منتج.

والأمر نفسه يسري على الضربين المتبقيين من الشكل الرابع(FESAPO، BAMALIP).

- FESAPO

$$\frac{\begin{array}{l}\forall س، عا(س) \leftarrow \sim غا(س) \\ \forall س، غا(س) \leftarrow ظا(س)\end{array}}{E\ س، ظا(س) \wedge \sim عا(س)}$$

نسقط المكممات والمتغيرات:

$$\frac{\begin{array}{l}عا \leftarrow \sim غا \\ غا \leftarrow ظا\end{array}}{ظا \wedge \sim عا}$$

ننفي النتيجة:

عا ← ~ غا

ا

غا ← ظا

ا

~ (ظا ∧ ~ عا)

ثم نشرع في التحليل:

عا ← ~ غا

ا

غا ← ظا

ا

~ (ظا ∧ ~ عا)

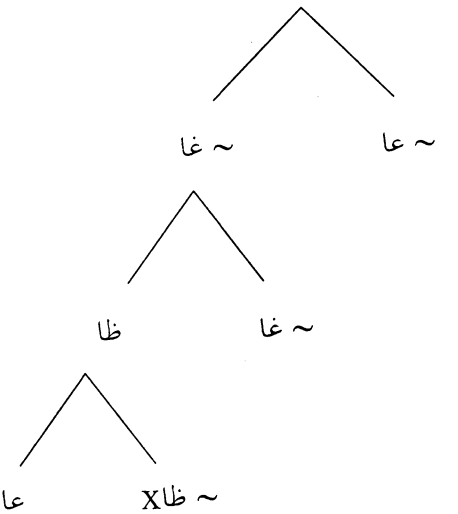

ما دام بعض الفروع مغلق والبعض الآخر مفتوح، فالقياس فاسد والضرب غير منتج.

- BAMALIP

∀س، صا(سـ) ← ضا(سـ).
∀سـ، ضا(سـ) ← ها(سـ).
E سـ، ها(سـ) ∧ صا(سـ).

نسقط المكمات والمتغيرات:

صا ← ضا
ضا ← ها

ها ∧ صا

ننفي النتيجة:

صا ← ضا
ا
ضا ← ها
ا
~ (ها ∧ صا)

نحلل القضايا:

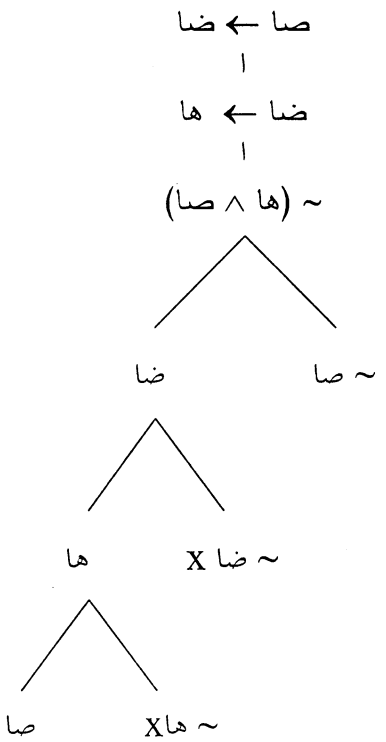

توجد فروع مغلقة وأخرى مفتوحة، القياس إذا فاسد، والضرب غير منتج.

ويلزم مما سبق، عدم صحة الأقيسة التي تتألف من مقدمتين كليتين ونتيجة جزئية من وجهة نظر المنطق الحديث.

لكن هذا لا ينطبق على الأضرب التي تتألف من مقدمات كلية ونتيجة كلية مثل الضرب BARBARA، أو من مقدمة كلية وأخرى جزئية ونتيجة جزئية مثل الضرب DARII، فهي صحيحة من وجهة نظر المنطق المعاصر، ويمكن تأكيد ذلك كما يلي:

- BARBARA.

نعتمد الخطوات السابقة، فنحصل على:

∀سـ، تا(سـ) ← فا(سـ)

∀سـ، قا(سـ) ← تا(سـ)

∀ سـ، قا(سـ)← فا(سـ)

-1

تا ← فا
قا ← تا

قا ← فا
-2
تا ← فا
ا
قا ← تا
ا
~ (قا ← فا)

ثم نشرع في عملية توزيع القضايا، فنحصل على:

قا
ا
~ فا

فا X ~ تا

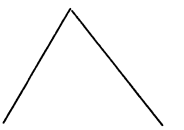

تا X ~ قا X

نلاحظ أن جميع الفروع مغلقة، tالعبارة في هذه الحالة متناقضة، وهذا يعني أن الاستدلال صحيح والضرب منتج.

DARII -

∀سـ، حا(سـ) ← خا(سـ)
E سـ، طا(سـ) ∧ حا(سـ)

E سـ، طا(سـ) ∧ خا(سـ)

-1

حا ← خا

طا ∧ حا

طا ∧ خا

-2

حا ← خا

ا

طا ∧ حا

ا

~ (طا ∧ خا)

ثم نشرع في عملية توزيع القضايا، فنحصل على:

طا

ا

حا

خا ~ حا X

~ خا X ~ طا X

نلاحظ أن جميع الفروع مغلقة، وبالتالي فإن الاستدلال صحيح، والضرب منتج.

إن فساد الاستدلالات، التي تتألف من مقدمات كلية ونتائج جزئية، لا تسري فقط علي القياس، بل يمتد لشمل أيضا، الاستدلال المباشر عن طريق التقابل Opposition والعكس Conversion.

فعلاقة التداخل Subalternation، والتي ننتقل فيها من مقدمة كلية إلى نتيجة جزئية (ك ← ب، ل ← س) مثل:

- كل الفلسطينيين يريدون الحرية ← بعض الفلسطينيين يريدون الحرية.
- لا صهيوني إنساني ← بعض الصهاينة ليسوا إنسانيّين.

تصدق فيها الجزئية بالضرورة إذا كانت الكلية صادقة، وتكذب الكلية بالضرورة إذا كانت الجزئية كاذبة بالنسبة إلى أرسطو، تصبح فاسدة من وجهة نظر راسل.

والأمر نفسه ينطبق على العكس، عكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة(ك ← ب)، والكلية السالبة إلى جزئية سالبة(ل ← س):

- كل ظالـــم جائـــر ← بعض الجائر ظالم.
- لا ديمقراطي عدواني← ليس بعض العدوانيين ديمقراطيون.

أظهر لنا الحساب المنطقي- حساب المحمولات- فساد الأضرب التي تتألف من مقدمتين كليتين ونتيجته جزئية، وكذلك الاستدلالات المباشرة التي ننتقل فيها من مقدمة كلية إلى نتيجة جزئية، كيف نفسر هذا التعارض بين التحليل الأرسطي والتحليل المعاصر ؟

لكي ينجلي هذا التعارض، لابد من تحليل القضية وعلاقتها بمفهوم الوجود عند كل من أرسطو وراسل.

المفهوم الأرسطي للقضية:

يميّز أرسطو في نظرية القياس بين ثلاثة أنواع من القضايا الحملية وهي:

1. القضية الشخصية، مثل: سقراط فيلسوف.
2. القضية المهملة، مثل: الإنسان فان.
3. القضية المحصورة، مثل:

أ/ الكليـــة: كل يوناني إنسان.

ب/ الجزئية: بعض الصادق شجاع.

وتختلف هذه القضايا من حيث:

- أن موضوعها حد جزئي: "سقراط"، أو كلي "الإنسان، يوناني، الصادق".

- أومن جهة كمها، كونها مهملة السور(المثال$_2$) أو محصورة بالسور الكلي أو الجزئي (المثال$_3$ ،أ و ب). لكنه يعتبرها جميعا قضايا حملية بسيطة.

وتتكون مادة نظرية القياس عنده من القضايا المحصورة الحملية الأربعة (ك، ل، ب، س)فقط، أما القضايا المهملة فقد استبعدها لأن كمّها غير محدد. كما استبعد القضية الشخصية التي يشير موضوعها إلى **وجود عيني** من عملية القياس[7](Lukasiewicza,1972)، لأن الحدود الشخصية غير قابلة لأن تكون مرة موضوعا وأخرى محمولا، أي أن تكون حدّا أوسطا، "فعدم وجود الكلي يعني عدم وجود الحد الأوسط، وبالتالي استحالة البرهنة"[8](Aristote,1966).

وعلى الرغم من أن أرسطو استبعد القضايا التي تتألف من حدود جزئية – لأنّها تشير إلى **الوجود** العيني – من نظرية القياس، إلا أن هذا لا يعني خلو وفراغ القضايا التي تتألف من حدود كلية من أي مضمون مادي، بحيث لا تشير إلى الواقع، فهذه المسألة غير صحيحة لأن النظرية الأرسطية في الوجود تقوم على أساس الصورة والمادة Forme et Matière [9]. فالقضية الكلية الموجبة "كل يوناني إنسان" عبارة تعني، أن هناك في الواقع أفراد هم يونانيون ويوصفون بأنهم أناس[10] (Gilles- Gaston Granger, 1976). فكل عبارة تتضمن الوجود، لأن فعل الكينونة Etre يشير إلى أفراد يُفتَرَضُ وجودهم[11](Denis Vernant, 2001)، والمسألة لا تعدو أن تكون عملية تجريد للوقائع الجزئية ليُعَبَّرَ عنها بصيغة كلية[12] (Gilles- Gaston Granger, 1976). ولا يختلف تحليلها من هذا الجانب عن الجزئية الموجبة "بعض اليونان أناس" التي تشير إلى وجود بعض الأفراد، هم يونانيون ويوصفون بكونهم أناسا. "فالفرض الوجودي المسبق(Le présuppose d'existence) يعتبر شرطا ضروريا لبناء القضية الحملية بناء منطقيا عند أرسطو"[13](أحمد موساوي، 1973).

هذه المسألة، هي إحدى نقاط الاختلاف بين التحليل الأرسطي للقضية والتحليل المعاصر خاصة عند راسل[14] الذي يميّز وبصورة واضحة بين القضية الكلية والقضية الجزئية.

مفهوم القضية الحملية من وجهة نظر راسل:

ينطلق راسل في تحليله لمفهوم القضية الحملية من التمييز بين القضية الشخصية التي موضوعها حد جزئي والعبارة المهملة التي موضوعها حد كلي من جهة؛ والقضية الكلية والقضية الجزئية من جهة أخرى.

أ/ القضية الشخصية والعبارة المهملة:

الفرق بين القضية الشخصية والعبارة المهملة يقوم على اعتبار الأولى قضية حملية وتعبر عن انتماء عنصر إلى مجموعة مثل: سقراط يوناني. أما المهملة، فليست بسيطة ولا حملية، لأنّها تعبّر عن علاقة بين حدّين كليين مثل: البشر عقلاء، أي بين مجموعتين، مجموعة الذين يوصفون بأنّهم"بشر" ومجموعة الذين يوصفون بأنهم"عقلاء"، وتعني "إذا كان سـ بشرا فإن سـ عاقل"، وبالتالي فهي ليست عبارة حملية بل شرطية، كما أنّها ليست بسيطة بل مركبة[15](Bertrand Russell, 1928). ونعلم أن العلاقة التي تربط عنصرا بمجموعة مختلفة عن التي تربط بين مجموعتين، فالعلاقة الأولى تسمى انتماء أما الثانية فهي إما احتواء أو تقاطع أو اتحاد...، ومن ثمة يوجد فرق واضح بين خصائص القضية الشخصية والقضية المهملة -هذا التحليل تطرق إليه ابن سينا في **الإشارات والتنبيهات** و**منطق المشرقيين**[16] -(أحمد موساوي، 1993). بالإضافة إلى هذا، يوجد فرق آخر مهم بين القضية الشخصية والعبارة المهملة. فالقضية "ابن باديس عالم"، تعبّر عن **موجود** عيني لأنّ موضوعها اسم علم، أما العبارة المهملة "البشر عقلاء"، فلا تشير إلى أي نوع من الوجود، لأن الحدود التي تتألف منها كلية، وتحلل عبارة شرطية فيصبح موضوع، المقدم والتالي مجهولا أي متغيرا(سـ بشر، وسـ عاقل)، والمتغير غير محدد، ونحن نعلم بأن العبارة من هذا النّوع ليست قضية بالمعنى الحديث للقضية، وإنّما دالة قضية[17] (Bertrand Russell, 1989)، فهي تدل فقط عن علاقة احتواء بين محمولات أو خصائص، ولا تشير إلى أي نوع من الوجود[18](Denis Vernant, 2001).

ب/ القضايا المكممة:

الاختلاف الثاني، من وجهة نظر راسل، يتمثل في تصنيف القضايا المحصورة الأربعة(ك، ل، ب، س)من وجهة نظر راسل إلى قسمين وليس إلى أربعة. القضايا الكلية (ك، ل)، والقضايا الجزئية(ب، س)، على أساس أن الفرق بينها كمي(كلية أو جزئية) وليس كيفيا(موجبة أو سالبة). ويعتبر النوع الأول، الكليات، مختلفا اختلافا جوهريا عن الثاني، الجزئيات، بل ونفيا له[19](Bertrand Russell, 1989)،. فالقضية الكلية ،الموجبة أوالسالبة،

قضية شرطية لا تتضمن أية إشارة إلى وجود مفترض[20] (Bertrand Russell, 1989)، فعندما نقول مثلا: كل اليونان أناس "أريد أن لا تفترضوا **وجود** إغريق"[21](Bertrand Russell, 1989). أما القضية الجزئية، الموجبة والسالبة، مثل:"بعض اليونان أناس"، فإنها تدل على أنّه **يوجد** على الأقل فرد واحد يوصف بأنّه يوناني ويوصف بأنّه إنسان. ومن ثم فإن هذين الصنفين من القضايا، الكلية والجزئية، ليسا فقط مختلفين من حيث البنية بل هما متناقضان، لأن كل واحد منهما هو نفي للآخر[22] (Bertrand Russell, 1989). فإذا قلنا "كل البشر فانون" فإن القضية لا تتضمن أي نوع من الفرض الوجودي المسبق، لذلك فإن نفيها هو: القضية الجزئية "بعض البشر فانون" لأنها تعني وجود حالة واحدة على الأقل تحقق كون سـ بشرا وسـ إنسانا. هذا المفهوم، القضية الكلية التي لا تتضمن وجودا مفترضا، غير متصور في النظرية التقليدية للقياس[23] (Bertrand Russell, 1989).

وتحلل القضية الكلية الموجبة كما تحلل العبارة المهملة[24] مع إضافة السور أو المكمم Quantificateur بالتعبير الحديث، فنحصل على الصيغة التالية:

- مهما يكن سـ، إذا كان سـ بشرا فإن سـ فان.

ونعبّر عنها رمزيا:

- ∀سـ،(تاسـ ← هاسـ).

أما الجزئية، الموجبة والسالبة فإن تحليلها يختلف، إذ أن السور الجزئي "بعض"، يشير إلى **وجود** حالة على الأقل تتحقق فيها القضية. ومن ثمة نؤول:

- يوجد على الأقل سـ، بحيث أن سـ بشرا و سـ فان".

ونعبّر عنها رمزيا:

- E سـ،(تاسـ Λ ها سـ).

وتجدر الاشارة إلى الفرق بين القضية الشخصية والقضية الجزئية. ففي القضية الشخصية نتحدث عن **موجود عيني**، والذي لا يمكن أن نحمل عليه صفة الوجود، فلا نقول مثلا: "هذا القلم موجود "، لأن صفة الوجود لا تُحمَل على الأفراد، فالوجود ليس كما يرى كانط ليس محمولا سائر المحمولات[25] (Georges Kalinowski, 1973)، لأنه لا يضاف إلى الحدود الجزئية مثلما نضيف الحد "إنسان" في قولنا: "سقراط إنسان"، لأن

الحد الجزئي يشير إلى موجود عيني، فإذا قلنا "يوجد سقراط" فكأننا قلنا "يوجد موجود"، وظاهر الخلل الذي تنطوي عليه العبارة في هذه الحالة. أما عندما نضيفه إلى حد كلي مثل "الإنسان" ونقول " يوجد إنسان" فنحن لا نشير إلى فرد بعينه، وإنّما إلى مجموعة، لذلك فهذا المفهوم خاصية تلحق دوال القضايا[26](Bertrand Russell, 1989)، وتعني:"أنه توجد على الأقل حالة تكون فيها دالة القضية صادقة"[27](Bertrand Russell, 1989)، فعندما "تقول: توجد قارنات Licornes، فأنت لا تتحدث عن موضوع مفرد، والأمر نفسه يسري على: يوجد بشر. لكن إذا قلنا "يوجد بشر وسقراط بشر ومن ثم يوجد سقراط، فإنك ترتكب الخطأ نفسه عندما تقول: البشر كثيرون، وسقراط بشر، إذا فسقراط كثير، لأن الوجود – مثل الكثير – يُحمل فقط على دالة القضية..."[28] (Bertrand Russell, 1989).

فإذا تبيّن هذا الفرق الموجود بين القضية الجزئية والقضية الكلية، أمكن فهم الفرق الموجود بين التحليل الأرسطي وتحليل راسل للقضية، وبالتالي سهل فهم التعارض الموجود بينهما في اعتبار الأقيسة التي تتألف من مقدمتين كليتين ونتيجة جزئية صحيحة عند أرسطو، لأنه لا يميّز بين القضية الكلية والجزئية من حيث إن كلتيهما تتضمن مفهوم الفرض الوجودي المسبق. في حين أن الأقيسة نفسها بالنسبة لراسل، تعتبر فاسدة لأنه يوجد فرق بين القضيتين، من جهة أن القضية الكلية لا تتضمن أي نوع من الفرض الوجودي المسبق، بخلاف القضية الجزئية التي تتضمنه، ومن ثم لا يمكن أن تلزم نتيجة جزئية عن مقدمات الكلية.

ومما تقدم نستنتج ما يلي:

1- نلاحظ أنّه على الرغم من أن النسقين صحيحان إلاّ أن النتائج المتوصل إليها

مختلفة. وهذا يعني أن ما يكون حقيقة في نسق معرفي ما لا يكون كذلك في نسق آخر، ومن ثمة لا يصح اعتبار الحقيقة مطلقة، فهي صحيحة بالنسبة إلى النسق المعرفي الذي وردت في سياقه، وإلى الخلفية الأنطلوجية التي يصدر عنها الفيلسوف فهي التي تحدد طبيعة النتائج المتوصل إليها، فأنطلوجية أرسطو قائمة على مبدأ"لا علم إلا بالكليات"أي أن المعرفة اليقينية هي التي تكون موضوعاتها مجردة من الوقائع، في حين ينطلق راسل من مبدأ "التحليل الذري المنطقي للعالم" ومبدأ المعرفة هو وقائع الحس المباشر[29] (Bertrand Russell, 1989)لنصل بعد ذلك إلى التصورات المجردة.

2- يظهر من خلال ما السابق أن التحليـــل الأرسطي للقضية لم يدفع إلى حدوده القصوى مقارنة بالتحل الحديث الذي قام به راسل.

3- نلاحظ أن التحليل المنطقي الذي قمنا به قادنا إلى التحليل اللغوي، ومن هنا يظهر

جانب من الارتباط الوثيق بين اللغة والمنطق، لذلك ترتبط مباحث فلسفة اللغة ارتباطا وثيقا بمباحث المنطق وفلسفته، ويميّز اليوم وبكل وضوح بين التحليل المنطقي والتحليل النحوي للغة، ومن ثمة يصعب البحث في مجال فلسفة اللغة دون أن يكون الباحث ملما بالدراسات المنطقية المعاصرة.

4- إن الخلط بين المحمولات التي لها القابلية لأن تلحق بالأفراد والتي لا يمكن أن تكون إلا صفة محمولة على النوع، هو الذي يقف وراء الانتقاد الذي وجّه إلى الدليل الأنطلوجي للقديس أنسلمSaint Anselme[30] وروني ديكارت René Descartes. إذ "يقوم الدليل الأنطلوجي- في رأي كانط-على الخلط بين المحمول المنطقي Le prédicat logique والمحمول الواقعي Le prédicat réel، فالمحمول المنطقي يمكن تصوره في الموضوع أما المحمول الواقعي فإنّه تحديد يضاف إلى الموضوع دون أن يكون متضمنا فيه... والوجود ليس محمولا واقعيا بل هو مجرد رابطة في القضية مثل Dieu est puissant. لكنني لو قلت Dieu est فالرابطة هنا لا تضيف محمولا جديدا على الموضوع وهو الله لأنّه لا يمكن إضافة الوجود إلى مجرد الإمكانية في التصور"[31] (حسن حنفي حسنين، 1969).

---

[1] حساب القضايا، وحساب المحمولات.

[2] Aristote, *Les Premiers Analytiques*, traduit par jules tricot, Librairie J. Vrin, Paris, 1re édition, 1962, I, 4-5-6.

يذكر أرسطو الثلاثة الأولى أما الرابع، والذي أضافه المناطقة من بعده، فيهمله. وقد حُدّدت الفترة التي أضيف فيها هذا الشكل، ما بين القرنين الثاني والحادي عشر ميلادي أي بين بوآس Boèce وبيار الإسباني Pierre d' Espagne.

[3] يحدد الشكل بالوضع الذي يكون عليه الحد الأوسط في المقدمتين وله أربع حالات ممكنة جمعت في هذه الأبيات للإمام عبد الرحمن الأخضري رحمه الله:

حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أوّل ويـــدرى
وحمله في الكل ثانيا عـــرف ووضعه في الكل ثالثا ألـــف
ورابع الأشكال عكـــس الأول وهي على الترتيب في التكمل

[4] المصطلحات المعبّرة عن كل ضرب وضعها مناطقة العصور الوسطى. والمهم فيها الحركات لأنها تشير إلى نوع القضايا التي يتألف منها القياس. فإذا أخذنا على سبيل المثال الضرب BARBARA، فإن الحركات Les voyelles الثلاث الموجودة هي(AAA)، وترمز للكلية الموجبة، وهذا يعني أن الضرب يتألف من مقدمتين كليتين موجبتين ونتيجة كلية موجبة.

[5] نقول عن فرع بأنه مغلق، إذا كان متناقضا، أي يحتوى على القضية(ق) ونقيضها(~ ق).ويكون مفتوحا، إذا كانت قضاياه متجانسة (ق، ق)أو (~ ق، ~ ق).

[6] نقول عن ضرب بأنه فاسد، إذا بقي فرع واحد على الأقل مفتوحا، أما إذا كانت جميع الفروع مغلقة فإن الضرب صحيح.

[7] Lukasiewicz, *la syllogistique d'Aristote du point de vue de la logique moderne*, traduit du Polonais par Eslawski (z) , 2ème édition, Arnaud Collin, 1972, p. 21.

[8] Aristote, *Les seconds Analytiques*, traduit par Jules Tricot, Paris, librairie J. Vrin, 1re édition,1 966, I, 77 à 8.

[9] «Existence », *Encyclopaedia Universalis*, volume 06 France, Editeur à Paris, dixième publication, 1975.

[10] Gilles- Gaston Granger, *la théorie Aristotélicienne de la science, édition Montaigne*, Paris, 1976, p. 121

[11] Denis Vernant, *Introduction à la logique standart*, Paris, Flammarion, 1re édition, 2001, p. 152.

[12] Gilles-Gaston Granger, op.cit, p, 121.

[13] أحمد موساوي، "تحليل القضية الحملية عند أرسطو وابن سينا وغوتلوب فريجة"، المبـــرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثاني، جويلية-ديسمبر 1993، ص، 82.

[14] توجد نقاط اختلاف أخرى بين التحليل الأرسطي والتحليل الحديث، فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتبر أرسطو الصورة الحملية الصورة النهائية والوحيدة التي تنحل إليها كل قضية منطقية، في حين أن التحليل الحديث يعتبرها نوعا من بين عدة أنواع من العلاقات المنطقية الأخرى.

[15] Bertrand Russell, *Introduction à la philosophie mathématique*, traduit de l'anglais par G.Moreau, Payot, Paris, 1er édition,1928,p.196-197.

[16] أحمد موساوي، المرجع السابق، ص ص، 81-84.

والتحليل نفسه يعرضه أبو حامد الغزالي حيث يقول:" ثم إذا قلنا الشكل محمول على المثلث، فإن كل مثلث شكل، فلسنا نعني به أن حقيقة المثلث حقيقة الشكل، ولكن معناه **أن الشيء الذي يقال له مثلث فهو بعينه يقال له شكل**،سواء كان حقيقة ذلك الشيء كونه مثلثا أو كونه شكلا أو كونه أمرا ثالثا... " انظر كتاب **معيار العلم في فن المنطق**، دار الأندلس، لبنان، ط3، 1981، ص، 80.

[17] Bertrand Russell, *La philosophie de l'atomisme logique, in Ecrits de logique philosophique*, traduit de l'Anglais par Jean-Michel Roy, P.U.F, Paris, 1re édition, 1989 p.390.

[18] Denis Vernant, op. cit, p. 153.

[19] Bertrand Russell, *La philosophie de l'atomisme logique*, p.388.

[20] Ibid, p.389.

[21] Ibidem.
[22] Ibid, P. 388.
[23] Ibid, p.390.

[24] تُحَوَّلُ دالة القضية إلى قضية بطريقتين:

أ- بإدخال السور(كل أو بعض)،مثل:

- الخائن جبان = إذا كان سـ خائنا فإن سـ جبان.

- **كل** خائن جبان = **مهما يكن سـ**، إذا كان سـ خائنا فإن سـ جبان.

- **بعض** الخونة جبناء= **يوجد على الأقل سـ**، بحيث أن سـ خائن وسـ جبان.

ب – أو بتعويض المتغير(سـ)بثابت أو باسم علم:

- اسم العلم زيد = إذا كان زيد خائنا فإن زيدا جبان.

[25]Georges Kalinowski, « La logique de Lesniewski et la théologie de Saint Anselme », *Archives de Philosophie N°* 36, 1973,p.412.
[26] Bertrand Russell, op cit, p.394.
[27] Ibid, p.392.
[28] Ibid, p.393.
[29] Ibid, p,352.

[30] Saint Anselme (1033 -1109)فيلسوف وعالم في اللاهوت. أهم مؤلفاته، **المونولوجيوم** *Monologium* (1077) **البروسلوجيوم** *Proslogium* (1078). تناول في الأول مشكلة الصفات، وعرض في الثاني الدليل الأنطلوجي.راجع مقال Kalinowski السابق ذكره، ص ص416-407.

[31] حسن حنفي حسنين، **نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط**، دار الكتب الجامعية، الطبعة الأولى، 1969، ص 122-123.